

Distr.: General
28 February 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 27 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تتمادى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقاحة وفي غياب أي محاسبة، في حملتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتقوم بنقل مئات الآلاف من المستوطنين اليهود نقلا غير قانوني لاستعمار الأرض الفلسطينية وترهيب الشعب الفلسطيني.

وقد بلغت الحملة الإرهابية التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون أوجها في الأيام الأخيرة، حيث جابت عصابات المستوطنين المدن والقرى الفلسطينية تعتدي على المدنيين الفلسطينيين فتقتل وتجرح وتدمر الممتلكات الفلسطينية في بلدات حوارة وبورين وأودالا وعصيرة القبلية بالقرب من نابلس. وقد ارتكب المستوطنون المتطرفون ما لا يقل عن 300 اعتداء وذلك في خضم حملتهم الانتقامية إثر مقتل إسرائيلي اثنين أواخر الأسبوع الماضي.

على أن الرعب الذي عاشته بلدة حوارة كان الأدهى والأمرّ وذلك أن المستوطنين أضرموا النيران فيما لا يقل عن 35 منزلا، وتسببوا في تدمير ما لا يقل عن 40 منزلا آخر، وأرهبوا الأسر الفلسطينية التي أجبرت على الفرار طلبا للأمان، وأحرقوا عشرات المركبات، وخلفوا وراءهم دمارا مروعا. وهاجم المستوطنون الإرهابيون أيضا رجال الإطفاء الذين هرعوا إلى موقع الحادث لمكافحة الحرائق كما هاجموا الموظفين الطبيين الذين جاءوا لإسعاف الجرحى، وكل ذلك تحت أنظار قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وأدى إطلاق المستوطنين النار إلى مقتل رجل فلسطيني، هو سامح أقطاش، البالغ من العمر 37 عاما، وإصابة 100 فلسطيني آخرين، بعضهم بجروح خطيرة، في هذا الهجوم العنيف، فارتفعت بذلك أعداد الضحايا الذين أوقعتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون في عام 2023. وبمقتل هذا الرجل يرتفع عدد الضحايا الذين قتلوا منذ بداية هذا العام على يد هذا الاحتلال العدواني غير القانوني إلى



65 فلسطينيا على الأقل، من بينهم 13 طفلا وأربعة أشخاص مسنين. ولا يزال العديد من الضحايا يرقدون في المستشفى يواجهون خطر الموت.

ويؤسفني، في هذا الصدد، أن أبلغكم أيضا أن عدد القتلى من جراء الهجوم العسكري الإسرائيلي على نابلس في 22 شباط/فبراير قد ارتفع. فقد توفي رجل فلسطيني مسن، هو عنان شوكت عناب، البالغ من العمر 66 عاما، متأثرا بجروح أصيب بها نتيجة للذخيرة الحية التي أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلية، وهذا ما جلب الحزن والأسى لأسرته شأنها في ذلك شأن أسر كثيرة غيرها. وفي 22 شباط/فبراير أيضا، توفي رجل فلسطيني آخر، هو محمد نبيل صباح، البالغ من العمر 30 عاما، متأثرا بالجروح التي أصيب بها في غارة عسكرية إسرائيلية سابقة على جنين. وفي 24 شباط/فبراير، توفي شاب فلسطيني، هو محمد جوابرة، البالغ من العمر 21 عاما، بعد إصابته في رأسه برصاص حي أطلقه الجنود الإسرائيليون في غارة شنوها على مخيم العروب للاجئين، شمالي الخليل في اليوم السابق.

والحقيقة هي أن عدم تَرْتُّب أي عواقب على الجرائم المستمرة التي ما انفك المستوطنون الإسرائيليون غير القانونيين يقترفونها في فلسطين المحتلة - وعلى الجرائم التي ما فتئ هذا الاحتلال الاستعماري العنصري غير القانوني يقترفها على امتداد عقود من الزمن - لم يؤدِ إلا إلى تشجيع تلك الاستفزازات وذلك التحريض والعنف والإرهاب، كما شوهد في المظاهر المستمرة لهذا الإفلات السافل والمدمر من العقاب. وجليّ أن إسرائيل ومستوطنيتها يرتكبان جرائم بحق الشعب الفلسطيني إيمانا منهم بأنهم لن يحاسبوا عليها أبدا.

لقد آن الأوان لوضع حد لهذا الإفلات من العقاب باتخاذ تدابير ملموسة لمحاسبة إسرائيل وتكبيدها ثمنا ثقيلا على انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان وعلى جرائم الحرب التي ترتكبها وقراراتها المتعمدة بانتهاك القانون الدولي. ولا يمكن السماح لها بأن تدوس على القانون الدولي، والإرزاء بسلطة مجلس الأمن، وتجاهل النداءات المتعالية من كل ركن من أركان المعمورة لوقف جميع انتهاكاتها وجرائمها، دون أن تذوق وبال أمرها.

وإننا أمام هذا العدوان الإسرائيلي الممنهج والمكثف لنكرر تأكيد ندائنا من أجل حماية الشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ومن أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة بالقضية. ويشمل ذلك قرار مجلس الأمن 904 (1994)، الذي دعا إلى توفير الحماية، بما في ذلك عن طريق وجود دولي مؤقت للمراقبين، وإلى نزع سلاح المستوطنين القائمين بأعمال العنف الذين جلبتهم إسرائيل بصورة غير قانونية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والذين أعلنت الحكومة الإسرائيلية المتطرفة الحالية أنها تسعى إلى زيادة مدهم بالسلاح والعتاد العسكري، تشجيعا وتأجيجا لعنفهم وإرهابهم بحق الشعب الفلسطيني.

لذا، فإننا ندعو مرة أخرى مجلس الأمن والجمعية العامة والأمن العام والدول، فرادى وجماعات، إلى الوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية والأخلاقية الدولية التي قطعوها على أنفسهم لضمان حماية الشعب الفلسطيني الأعزل في وجه الاعتداءات التي ما انفك يعانيها تحت نير الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي ونظام الفصل العنصري على أيدي جهاز إسرائيل العسكري وجيشها من المستوطنين.

ولا بد لي، في هذا الصدد، أن أسترعي الانتباه أيضا إلى القرارات التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا بالتعجيل بخططها الرامية إلى توسيع مستوطناتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فهذه الأعمال يجب أن تدان إدانة قاطعة. ويجري تنفيذ جميع هذه الأنشطة الاستيطانية في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، التي أكدت صراحة عدم شرعية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وطالبت بوقفها وتفكيكها بشكل كامل وفوري.

وإذ تُمنع إسرائيل في حملتها الاستيطانية غير القانونية - سواء تعلق الأمر ببناء المستوطنات أم بالجدار أم بجلب المستوطنين وتسليحهم أم بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وهدم منازل الفلسطينيين أم بالترحيل القسري للمدنيين الفلسطينيين - فإنها تنتهك قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وجميع القرارات التي سبقتها انتهاكا صارخا ومتعمدا.

وإنها، علاوة على ذلك، تتحدى جهاراً سلطة مجلس الأمن ولم تكد تمضي أيام منذ أن أيد أعضاءه بالإجماع البيان الرئاسي S/2023/PRST/1، الذي كرر، في جملة أمور، التأكيد على أن "استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية يهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود 1967 تهديدا خطيرا" وشدد على معارضته الشديدة "لجميع التدابير الأحادية الجانب التي تعيق السلام، بما في ذلك، في جملة أمور، قيام إسرائيل ببناء المستوطنات وتوسيعها ومصادرة أراضي الفلسطينيين و "إضفاء الشرعية" على البؤر الاستيطانية، وهدم منازل الفلسطينيين، وتشريد المدنيين الفلسطينيين".

فهذا الإفلات الصارخ من العقاب يستوجب ردا حازما وملموسا من المجتمع الدولي. ولقد آن الأوان للتحرك، وبالأخص من جانب مجلس الأمن، لتعزيز القانون الدولي من أجل وقف جميع هذه الجرائم الإسرائيلية وضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني إلى أن يتحقق الحل العادل الذي يضمن له الحرية والأمن والتمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف.

ولا يمكن تغيير المسار البالغ الخطورة الذي تصر إسرائيل على أن نترجنا فيه جميعا إلا باتخاذ تدابير عملية وملموسة لمحاسبتها وتجسيمها عواقب ما اقترفته من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لقد آن الأوان لإلزام إسرائيل بنفس قواعد القانون الدولي التي يخضع لها جميع أعضاء المجتمع الدولي الآخرون. ولقد آن الأوان للتوقف عن تمكين إسرائيل، والتوقف عن استثناء الأعمال الاستعمارية وإجراءات الضم التي تقوم بها وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها من أن يسري عليها حكم القانون الدولي، والتوقف عن معاملتها كدولة فوق القانون. إن أرواح الملايين من البشر يُعُولون على الإجراءات السريعة التي يتخذها المجتمع الدولي لإعلاء كلمة القانون ووضع حد لهذا الظلم التاريخي.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 780 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 22 شباط/فبراير 2023 (A/ES-10/928-S/2023/136)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع

جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
